

التكوين في ما بعد التدرج المتخصص في القانون الإداري

التسيير الحديث للإدارة المحلية السنة الجامعية 2018/2019

الإطار العام للتكوين

إن عصريته آليات أجهزة الإدارة المحلية ، يعد أحد محاور الإصلاح الإداري التي تعكف الدولة في كل مرة على متابعتها في إطار إستراتيجيتها للنهوض بتنمية الجماعات المحلية في ظل المتغيرات والحتميات المفروضة ، خاصة وأن الواقع يكشف في كل مرة عن جملة من الصعوبات والتحديات التي تواجه الإدارة المحلية في مجال البيروقراطية وتأخر إنجاز المعاملات الإدارية ، وسوء التسيير ، ويقف وراء ذلك كله إتباع الأنماط التقليدية في ممارسة مختلف مظاهر النشاط الإداري داخل الجماعات المحلية.

لذلك تظهر الحاجة إلى تطويرها وتكييفها مع ما يشهده العالم من تسارع في حركية التسيير النوعي والذي، في إطار تجسيد مقاربة التسيير الحديث للإدارة المحلية، هذه الأخيرة تهدف بالأساس إلى تحسين وضعية ومردود عمل الإدارة العمومية بوجه عام والمحلية منها على وجه الخصوص من خلال تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والحكامة والرقمنة بهدف الوصول إلى التمكين الإداري والوظيفي

إن مشاركة محيط الجامعة في تحقيق تلك الأهداف، وفضلا على أنه يصب في الدور الذي تتولاه الجامعة من خلال مخرجاتها وانفتاحها على محيطها الخارجي فإنه يعكس في الوقت ذاته مساهمتها الايجابية مرة أخرى في ضمان تكوين نوعي للعنصر البشري من خلال حصوله على مكتسبات نظرية وميدانية ضرورية ذات طابع حديث ومعاصر من جانب أساتذة وأكاديميين ومختصين في في مجال حقل القانون والنشاط الإداري ، بحيث يسير هذا التكوين حتمية التطور الحاصل داخل الإدارة في ظل ما أصبح يختزل في مسمى البيئة الرقمية، وهو ما من شأنه أن يدعم أكثر خبرات موظفي ومستخدمي أجهزة الإدارة المحلية.

برنامج التكوين

- التكوين فيما بعد التدرج المتخصص يتم إجراؤه على مدار 12 شهرا ، بحيث تتضمن:
- تقديم دروس نظرية ذات بعد تكويني نوعي تتناسب والتخصص المفتوح بعنوان التسيير الحديث للإدارة المحلية موزعة على عدد من المقاييس المتعلقة بمجال تطور علم الإدارة والنظم الحديثة للتسيير العمومي ، وتفعيل مبادئ الإدارة الالكترونية وتحسين الخدمة العمومية،، إصلاح نظام المالية المحلية..... وغيرها.
- تقديم أعمال تطبيقية تتعلق بالتحليل الإداري.
- محاضرات تتعلق بكيفيات التحكم واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل مؤسسات الإدارة المحلية.
- أعمال موجهة في مادة اللغة الفرنسية المرتبطة بمجال التخصص.
- تنظيم ندوات و ورشات عمل وملتقيات في المقاييس المذكورة سابقا تسمح بالتقييم المستمر لعملية التكوين.

- بعد النجاح في الامتحانات النظرية والتطبيقية ، ترخص لجنة فريق التكوين في ما بعد التدرج المتخصص للمتخرج بإجازة مذكورة نهاية التدريب والتخرج في موضوع يتم اختياره بالتشاور والتنسيق مع الأستاذ المشرف الذي يكون من أحد أعضاء فريق التكوين على أن تتم مناقشة المذكرة علنيا أمام لجنة مكونة من ثلاث أعضاء بمن فيهم المشرف.

امتيازات التكوين

يسمح التكوين في ما بعد التدرج المتخصص المفتوح أمام المرشحين للسنة الجامعية 2018/2019 بجامعة محمد خيضر بسكرة بعنوان "التسيير الحديث للإدارة المحلية" بإيجاد كوادر وطاقات بشرية تجسد مستوى التسيير المحترف داخل خلايا ومصالح الإدارة المحلية، والذي يتجاوز بالضرورة القواعد والعمليات الإدارية الجامدة والتقليدية، ويساهم في المقابل في تجسيد الدور الجديد للجماعات المحلية المطالبة به من جانب الحكومة في القيام بتحول عميقة ومنتجة تلي احتياجات الصالح العام ، وهو ما يتوج في النهاية بحصول المترشح بعد اجتيازه للبرنامج المسطر من طرف لجنة التكوين ومناقشة مذكرة ، على شهادة ما بعد التدرج المتخصص تحمل اسم الاختصاص المفتوح من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي.



ملاحظات مهمة

1. - تودع الملفات على مستوى نيابة عمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية لما بعد التدرج - جامعة محمد خيضر بسكرة، القطب الجامعي شتمة ، ولا تقبل الملفات المرسلة عن طريق البريد.
2. - تبدأ عملية استلام الملفات ابتداء من 01 أكتوبر 2018، وتستمر إلى غاية 31 أكتوبر 2018.
3. - لا تقبل الملفات المسلمة خارج هذه الأجال، وكذا الملفات غير المستوفية شروط الترشح المبينة سابقا.
4. - عملية الانتقاء للمناصب المفتوحة، تكون في شكل دراسة ملف من طرف فريق التكوين، على أساس المعدل، في حالة التساوي يتم اللجوء إلى الخبرة المهنية، والاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات الالتحاق.

تحديد مبلغ حقوق التسجيل ونوعية القطاعات المعنية

- تقدر حقوق التسجيل بمبلغ 150 000.00 دج (مئة وخمسون ألف دينار جزائري)، تدفع دفعة واحدة خلال فترة 15 يوما من إعلان نتائج قبول ملف المترشح، وسيتم استبدال المترشح المتأخر عن الدفع بمترشح آخر من القائمة الاحتياطية.
- بالنسبة للقطاعات المعنية بهذا التكوين، فهو موجه لجميع الإدارات العمومية على وجه الخصوص (ولاية، بلدية، مالية، مديريات، مؤسسات استشفائية...)، كما يمكن للأفراد من غير هذه القطاعات الترشح بشكل فردي.

شروط الالتحاق بالتكوين

- بالنسبة للتخصصات المعنية بالترشح وعدد المناصب:
- هذا التكوين مفتوح فقط لحاملي شهادة ليسانس في الحقوق (04 سنوات كلاسيك) أو حاملي الماستري في الحقوق.
- عدد المناصب المفتوحة: 50 منصبا.

ملف الترشح:

يتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي. (يوضح فيه البريد الإلكتروني وهاتف المترشح)
- صورة شمسية.
- شهادة ميلاد / أو نسخة من بطاقة التعريف الوطني.
- نسخة من شهادة البكالوريا.
- نسخة من شهادة الليسانس كلاسيك أو شهادة تثبت الحصول على ثماني سدايسات في نظام ل م د.
- كشف النقاط.
- السيرة الذاتية للمترشح.
- شهادة عمل (خبرة مهنية ثلاث سنوات على الأقل).
- ظرفان بريديان معنونان وطابعين بريديين

